

ثالثاً: الملامح الرئيسية لموازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩

تستهدف موازنة السنة المالية الحالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ عجزاً قدره ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة الانخفاض المتوقع في الإيرادات العامة للدولة تأثراً بالأزمة المالية العالمية مع عدم خفض مستوى الإنفاق العام للعمل على الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الإنفاق الاجتماعي ومعدلات التشغيل.

وفيما يلي جدول يوضح أهم ملامح الموازنة العامة لعام ٢٠١٠/٢٠٠٩:

جدول (١٣-١): الملامح الرئيسية للموازنة في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩

معدل التغير (%)		٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨		٢٠٠٨/٢٠٠٧	
فعلي مبدئي ٢٠٠٩/٢٠٠٨	عن موازنة ٢٠٠٩/٢٠٠٨	موازنة	فعلي مبدئي	الموازنة المعدلة	فعلي	
(مليون جنيه)						
٢٠-	١٩-	٢٢٤,٩٨٧	٢٨٢,٥٠٥	٢٧٦,٧٩٥	٢٢١,٤٠٤	إجمالي الإيرادات والمنح
١١-	١٣-	١٤٥,٥٤٤	١٦٣,٢٢٢	١٦٦,٥٦٩	١٣٧,١٩٥	الإيرادات الضريبية
٤-	٣٩	٧,٧٠٠	٧,٩٨٤	٥,٥٥٧	١,٤٦٣	المنح
٣٦-	٣١-	٧١,٧٤٣	١١١,٢٩٩	١٠٤,٦٦٩	٨٢,٧٤٦	الإيرادات الأخرى
٨-	٩-	٣٢٣,٩١٧	٣٥١,٥٠٠	٣٥٦,٨٤٥	٢٨٢,٢٩٠	إجمالي المصروفات
١٥	١١	٨٧,٤٨٥	٧٦,١٤٧	٧٩,٠٣٩	٦٢,٨٣٩	الأجور والمرتبات
٩	١٥	٢٧,٣٤٩	٢٥,٠٧٢	٢٣,٨٣٣	١٨,٤٧٠	المشتريات من السلع والخدمات
٣٥	٣٤	٧١,٠٦٦	٥٢,٨١٠	٥٢,٩٣٠	٥٠,٥٢٨	مدفوعات الفوائد
٤٢-	٤٦-	٧٣,٤٨٠	١٢٧,٠٣٣	١٣٦,٧٦٢	٩٢,٣٧١	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٤	٩	٢٨,٠٥٨	٢٧,٠٠٧	٢٥,٧٨٨	٢٣,٨٩٢	المصروفات الأخرى
١٦-	٥-	٣٦,٤٨٠	٤٣٤٣٠	٣٨,٤٩٣	٣٤,١٩١	الاستثمارات
٤٣	٢٤	٩٨٩٣١	٦٨٩٩٥	٨٠,٠٥٠	٦٠,٨٨٦	العجز النقدي
٧٤-	٧٨-	٧٣٠	٢٨٣١	٣,٢٧٤	٢٢٦	صافي حيازة الأصول المالية
٣٩	٢٠	٩٩٦٦٠	٧١٨٢٦	٨٣,٢٢٣	٦١,١٢٢	العجز الكلي
ملاحظات						
		١,١٨١,٠٠٠	١,٠٣٨,٦٠٠	١,٠٤٠,٠٠٠	٨٩٥,٥٠٠	الناتج المحلي
		٪٨,٤٠	٪٦,٦٠	٪٧,٧٠	٪٦,٨٠	العجز النقدي نسبة للناتج المحلي
		٪٨,٤٠	٪٦,٩٠	٪٨,٠٠	٪٦,٨٠	العجز الكلي نسبة للناتج المحلي

وقد بلغت المصروفات العامة في موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٣٢٣,٩ مليار جنيه، أي بمعدل انخفاض ٦,٨٪ عن السنة السابقة، وذلك بالرغم من توقع انخفاض الإيرادات بنحو ١٩,٢٪، وهو ما يعكس جهود وزارة المالية في الحفاظ على معدلات الإنفاق كعامل أساسي في مساعدة الاقتصاد على تحطيم الأزمة والحد من أثارها على فئات المجتمع المختلفة.

كما يصل حجم الاستخدامات المقدر في موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ لنحو ٣٤٩,٩ مليار جنيه بعد إضافة حيازة الأصول المالية وسداد أقساط القروض المحلية والخارجية.

في الوقت نفسه، تستهدف موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ تغطية الإيرادات العامة لنسبة ٦٩٪ تقريباً من المصروفات العامة، وذلك في ضوء الانخفاض المتوقع في الإيرادات العامة عن العام السابق بنسبة ١٩,٢٪، نتيجة توقع التباطؤ النسبي في النشاط الاقتصادي تأثراً بالأزمة المالية العالمية عند إعداد تقديرات موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩، وهو ما قد يؤثر سلباً على أرباح الشركات، ومستويات الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي جملة الإيرادات الضريبية.

التقرير السنوي

وتستهدف موازنة السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ تحقيق إيرادات ضريبية قدرها ١٤٥,٥ مليار جنيه بنسبة انخفاض تقدر بنحو ١٠,٨٪ عن السنة السابقة، وهو ما يعد تراجعاً استثنائياً، حيث من المتوقع معاودة معدلات النمو الاقتصادي إلى مستوياتها بعد انتهاء الأزمة العالمية، وأن تشهد الإيرادات الضريبية تحسناً ملحوظاً لتستعيد وتيرة أدائها ومعدلات نموها.

وتبلغ المنح المقدرة في موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٧,٧ مليار جنيه، وتمثل نسبة ٣,٤٪ من إجمالي الإيرادات العامة. بينما يبلغ حجم الإيرادات الأخرى المقدرة في موازنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٧١,٧ مليار جنيه بنسبة انخفاض ٣٣,٤٪ عن السنة السابقة. ويرجع ذلك بقدر كبير إلى استبعاد إيرادات استثنائية تحققت عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ومنها الفائض الاكتواري المحول من صناديق المعاشات في العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والبالغ نحو ٢٦,٨ مليار جنيه، كما سبقت الإشارة.

وعلى جانب المصروفات، ترتفع جملة الأجور في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بنسبة ١٦,٤٪ لتصل إلى ٨٧,٥ مليار جنيه، وتشمل أثر العلاوة الخاصة التي أقرت بنسبة ١٠٪ اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٩، حيث أقر مجلس الشعب هذه الزيادة.

وقد بلغت تقديرات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في موازنة العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ نحو ٧٣,٥ مليار جنيه، بخفض قدره ٥٣,٣ مليار جنيه عن العام المالي السابق بنسبة انخفاض قدرها ٤٢٪. ويأتي هذا الانخفاض نتيجة تراجع أسعار البترول العالمية والسلع الغذائية الأساسية عن مستوياتها القياسية التي بلغت في العام السابق، وذلك على الرغم من زيادة كميات الاستهلاك التي تحصل على دعم سواء من منتجات الطاقة أو السلع الغذائية. كما يرجع هذا الانخفاض إلى عدم تكرار التسوية الاستثنائية للفائض الاكتواري مع صناديق المعاشات المشار إليها سابقاً، والتي بلغت ٢٦,٨ مليار جنيه في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وباستبعاد أثر التسوية فإن الانخفاض الفعلي في منخصصات الدعم يصبح ٢٧٪ فقط نتيجة انخفاض الأسعار العالمية.